السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1358

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Financial Inclusion and Its Role in Achieving Financial Sustainability: An Applied Study on a Sample of Commercial and Governmental Banks Operating in Babylon

الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية والحكومية العاملة في بابل

م. عبد المهدي رحيم حمزة
Abdulmahdi Raheem Hamza
abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq
جامعة المستقبل/ كلية إدارة الأعمال

عبدالكاظم علي دويج
Abdul – Kadhim Ali Duwaij
Std21201386@mustaqbal-college.edu.iq
دائرة صحة بابل

د.حسين محمد سعد
Huossen Mohamed saad
Huosseinsaad@yahoo.com
الجامعة اللبنانية

ضياء هاشم ناجي
Diaa Hashim Naji
Std21203269@mustaqbal-college.edu.iq
دائرة تربية بابل

وليد سلمان عبيس
Walid Salman Owbis
Std21203197@mustaqbal-college.edu.iq
دائرة تربية بابل

محمد فلاح حسن
Mohammed Falah Hassan
Std21203198@mustaqbal-college.edu.iq
دائرة تربية بابل

Abstract

This study aims to examine the extent of electronic banking service usage and its impact on financial inclusion. Adopting a descriptive-analytical approach، the researcher developed a questionnaire distributed to a randomly selected sample of 60 employees in Iraqi commercial banks، of which 53 were returned and 6 excluded. Statistical analysis using SPSS revealed that commercial banks exhibit higher levels of financial inclusion in offering services such as savings، credit، insurance، and digital payments compared to governmental banks، reflecting a more advanced orientation toward financial inclusion. The study recommends that Iraqi commercial banks adopt greater financial innovations to align with global banking trends، overcome existing constraints، and expand service offerings to diverse customer segments..

Keywords: Financial Inclusion، Financial Sustainability، Iraqi Banks، Commercial Constraints، Financial Management.

المستخلص:

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتطوير استبانة ووزعها على عينة عشوائية مكونة من 60 موظفًا وموظفة في البنوك التجارية العراقية، استرجع منها 53 واستبعدت 6 منها.

اضهر التحليل الإحصائي باستخدام SPSS أن البنوك التجارية تحقق مستويات أعلى من الشمول المالي في تقديم خدمات مثل الادخار، الائتمان، التأمين، والدفع الرقمي مقارنة بالبنوك الحكومية، مما يعكس توجهًا أكثر تقدمًا في تطبيق الشمول المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك التجارية العراقية مزيدًا من الابتكارات المالية لمجاراة القطاع المصرفي العالمي، والتغلب على القيود المفروضة، وتوسيع العروض المقدمة لمختلف شرائح العملاء.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي ،الاستدامة المالية، البنوك العراقية ، القيود التجارية، الإدارة المالية.

المقدمة

يمثل مفهوم الشمول المالي في تحقيق الاستدامة والتنمية الاقتصادية من مرتكزات البلدان المتقدمة حيث يعرف الشمول المالي هو مفهوم يشير إلى توفير الخدمات المالية الأساسية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت هذه الخدمات في شكل حسابات مصرفية، قروض، تأمينات، أو منتجات مالية أخرى. يهدف الشمول المالي إلى ضمان وصول جميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل الفقراء والمناطق الريفية، إلى خدمات مالية متكاملة تساهم في تحسين مستوى حياتهم ودعم نمو الاقتصاد الوطني. (بختة، 2020 : 15). ويتجلى أهمية تعزيز الاستدامة الاقتصادية يأتي من خلال دعم الاستقرار المالي ويساعد الشمول المالي على تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمكن للأفراد الحصول على الخدمات المالية التي تساعدهم في إدارة أموالهم، توفير المدخرات، وتحقيق الاستقرار المالي، هذا يساهم في الحد من الفقر وتحقيق مستويات من المساواة بين أفراد المجتمع، ويؤكد خبراء الاقتصاد بأن تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال توفير الخدمات المالية المتطورة مثل المدفوعات الرقمية، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى أسواق أكبر وزيادة صادراتها، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر الشمول المالي أدوات مالية يمكن استخدامها لدعم المشاريع التي تهدف إلى تحسين البيئة والرفاه الاجتماعي، مما يسهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

1. منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

من خلال ما تقدم من نظرة عامه يمكن تحديد التساؤلات التي نسعى الى بيان تفاصيلها في البحث العام فتمثلت بالتالي:

.1ما المقصود بالشمول المالي وعناصره واستخداماته؟

.2ماهي الطبيعة الاقتصادية التي تمكن من تحقيق "الشمول والاستدامة" ؟

.3هل الشمول المالي يحقق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مدياتها الاقتصادية في المؤسسات والمنظمات؟

.4هل الأدوار التي تقوم بها "الشمولية تحقق الاستدامة المالية" كي تكون متغير مستقل؟

ثانياً : هدف البحث

تتجلى أهدافه ودوره في النقاط التالية:

.1 تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات المالية اي توفير أدوات مالية مثل "الحسابات المصرفية، القروض، التأمين" لكافة شرائح المجتمع، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الفئات المختلفة.

.2 تقليل الفقر وتحسين المعيشة بتمكين الأفراد من الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، ما يعزز فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة.

.3 تعزيز الشفافية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي وإدخال التعاملات المالية إلى النظام الرسمي يحد من التهرب الضريبي والفساد.

4. زيادة مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية تدعم الناتج المحلي الإجمالي، وتعزز من قدرة الدول على تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

ثالثاً : أهمية البحث

نسعى الى توضيح وبيان أهمية ورقتنا البحثية لذا من الممكن بيان أسباب اختيار البحث ومبرراته:

1. بيان المساهمة في تحقيق "الاستدامة المالية" و"الاستقرار الاقتصادي" " العرض والطلب" وتقليل التذبذبات المالية من خلال الشمول للحفاظ على الاستدامة المالية.
2. الخصائص التي تتمتع بها "الشمولية المالية" و"الاستدامة" من خلال تطبيقها في الأسواق المحلية والعالمية التي تعزز في منتجاتها وخدماتها.
3. مدى الاستفادة منها في المؤسسات والمنظمات للقطاعات العامة والخاصة في تحسين قدراتها الاقتصادية على النمو الشامل.
4. "الشمولية الواسعة" في تعزيز النمو لتقليل التفاوت الاجتماعي وهو تعتمد عليه البلدان المتقدمة في اقتصاداتها .

رابعاً : مجتمع وعينة البحث: مجتمع البحث هو المجموعة الكاملة التي يهتم الباحث بدراستها لجمع المعلومات عنها. في هذا البحث، مجتمع البحث يشمل جميع المصارف التجارية والحكومية العاملة في محافظة بابل، والتي لها علاقة بتطبيق الشمول المالي والاستدامة المالية.
عينة البحث : هي جزء ممثل من مجتمع البحث يتم اختياره بطريقة معينة لجمع البيانات وتحليلها، بهدف تعميم النتائج على المجتمع بأكمله. في الدراسة هنا، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 60 موظفًا وموظفة في البنوك التجارية العراقية، استرجع منها 53 واستبعدت 6 منها تم اختيار العينة بناءً على حجم العمليات المالية ومدى تطبيق الشمول المالي في تلك المصارف. الهدف من اختيار هذه العينة هو الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تعكس واقع تطبيق الشمول المالي والاستدامة المالية في المصارف داخل المجتمع المدروس.

خامساً : منهج البحث:

اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات والمصادر التي أثمر بها الباحثون من دراسات حديثة وما قدم من قبل خبراء الاقتصاد حول "الشمول المالي والاستدامة المالية" وتطبيق بحثنا على المنهج spss والاعتماد على الألية الإحصائية لمعرفة مدى مطابقة المتغيرين في الاتفاق الشمولية: "المتغير الشمول – المستقل" و"المتغير التابع الاستدامة المالية".

سادساً : الاطار الزماني والمكاني:

1. الحدود الزمانية : تم إجراء البحث ضمن الفترة الزمنية 2024/11/30 ولغاية 2025/2/30.
2. الحدود المكانية : تم إجراء البحث في معمل الاتحاد للصناعات الغذائية لتطبيق "الشمول ودوره في تحقيق الاستدامة المالية".
3. الحدود الموضوعية : "الشمول المالي" ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو "أداة استراتيجية" لتحقيق استدامة شاملة تُوازن بين "النمو الاقتصادي"، "العدالة الاجتماعية"، و"الاستدامة البيئية" ومن خلال سياسات مبتكرة وتعاون مؤسسي، يمكن "للشمول المالي "أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق تنمية "مستدامة" ودائمة".

سابعاً : هيكلية البحث

المستخلص: 123
المقدمة: 124
1. منهجية البحث 124
ثانياً : هدف البحث ..... Error! Bookmark not defined.
ثالثاً : أهمية البحث 124
رابعاً : مجتمع وعينة البحث: 125
خامساً : منهج البحث: 125
سادساً : الاطار الزماني والمكاني: 125
المحور الاول : الجانب النظري 127
2-1- الشمول المالي 127
2-1-1- اهمية الشمول المالي 127
2-1-2- اهداف الشمول المالي 127
2-1-3- ابعاد الشمول المالي 128
1- الوصول 128
2- الرفاهية: 128
3- الاستخدام 128
4- الجودة 129
2-2 الاستدامة المالية 129
2-2-1- أهمية الاستدامة المالية 129
2-2-2- أبعاد الاستدامة المالية 129
1-3- العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية 130
المحور الثاني : الجانب التطبيقي 131
1-3- تصميم البحث: 131
3-3- أداة البحث: 131
4-3- أساليب جمع البيانات: 131
5-3- النتائج والتحليل: 131
الاستنتاجات والتوصيات 132
اولاً : الاستنتاجات 132
ثانياً: التوصيات 132
المصادر (Reference): 132

المحور الاول : الجانب النظري

1-2-الشمول المالي

يعرف الشمول المالي حسب (الزبيدي وخضير.38:2021) بأنه :"عملية ضمان للوصول للعمليات المالية والخدمات المصرفية بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات والخدمات المصرفية عند الحاجة اليها من قبل الأفراد ذوي الدخل المنخفض ليساعد في التقليل من الفقر والمساعدة على التنمية الاقتصادية". ويرى (دهيرب، فضل.401:2023) :"ان الشمول حالة يكون فيها الأفراد متمكنين من الحصول على الخدمة المالية بكافة أشكالها وبصورة واسعه وبجودة عالية وبكلفة منخفضة وبأسلوب ملائم ويحقق الكرامة لعملاء المصرف جميهم ".وعرف (Ratan&et.al. :2015: 8) "الشمول المالي هو:" إتاحة وإمكانية استخدام الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بشكل عادل وملائم لجميع الأفراد والشركات، بغض النظر عن الجنس أو المنطقة أو مستوى الدخل أو التعليم، وبما يضمن تقليل الفجوة المالية بينهم وتعزيز اندماجهم في النظام المالي الرسمي". ويرى (Buckley& et.al.2021:120) أن الشمول المالي: " هو الكيفية في زيادة استخدام الخدمات المصرفية والوصول الى اقصى حد من الاستخدام بما يقلل من الحواجز بين الأفراد وبذلك يركز على (الاستخدام -الوصول –الحواجز) . عرفت" الشمول" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECO (عامر وسعدوني،2023: 15.) على أنه: "عملية تعزيز العددي من البرامج المالية للوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة في وقت وبسعر معقول وبطريقة مناسبة، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح مختلفة من المجتمع، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل الوعي المالي والتثقيف، بهدف تعزيز الرفاهة المالية والتكامل الاجتماعي والاقتصادي". ويعرفه(Irshad Shahid: 2019: 6-10) أيضا: هو إمكانية الوصول الى الخدمات بتكلفة اقل ووقت مناسب للحصول على الخدمات المصرفية التي يحتاجها الزبون بسرعة وجودة عالية ومتكاملة.وعليه فأن مصطلح يستخدم لوصف إتاحة فرص الوصول الى الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الفئات المعرضة للخطر أو المحرومة، مثل" الموقع الجغرافي(المدينة أو الريف) ، النساء، ".

1-1-2-اهمية الشمول المالي

الشمول المالي يُعدُّ أداة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف دمج جميع فئات المجتمع في منظومة مالية تحقق الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الشامل وفيما يلي جوانب لأهمية الشمول المالي.(Demirguc&et.al,2014: 110)

1. تعزيز التنمية الاقتصادية عبرّ إتاحة الخدمات المالية للفئات المهمشة، مثل القروض والادخار للاسهام في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الإنتاجية.
2. تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع. (العوش.565:2023)
3. تعزيز الاستقرار المالي عبرّ تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي الذي يُضعف من استقرار الأنظمة المالية ودمجها لزيادة التدفقات المالية .(Sarma: 2008: 215)
4. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وذلك بإدخال المعاملات المالية في النظام الرسمي لتسهيل مراقبة الأنشطة الاقتصادية.
5. الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية والسماح للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها . (الاحسن ,واخرون.40:2023)
6. أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين "الشمول المالي" والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. (غليزان.600:2022)

2-1-2- اهداف الشمول المالي

بالنظر لاهتمام العالم بتوسيع نطاق الشمول المالي وتكوين التحالفات بين المؤسسات والهيئات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشاركة وموحدة، لتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي , ترى

المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء في البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الأمثل للوصول إلى الفقراء (محدودي الدخل) وهي كما يلي:

1. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية للمواطنين وتوضيح أهمية الخدمات المالية وطرق الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. (لفته,حسين.2019:85-84)
2. تبسيط الوصول لمصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود منهم.
3. تعزيز مشروعات النمو الاقتصادي والعمل الحر. (العوش.656:2023)
4. تخفيض مستويات الفقر للوصول للرفاه الاجتماعي والرخاء. (الفتلاوي,الشمري. 19:2019)
5. مساعدة الشركات صغيرة الاستثمار وتوسيع ارباحها. (دهيرب.فضل.401:2023).
6. تسهيل مشاريع العمل الحر وتطويرها بأسلوب حديث للوصول إلى النمو الاقتصادي. (دهيرب.فضل.401:2023).

2-1-3- ابعاد الشمول المالي

تعاظم الاهتمام العالمي بالتركيز على السياسات المتعلقة بالارتقاء الشمول المالي نظراً للأهمية الكبيرة في تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية الشاملة ومحاربة الفقر، وحيث أنه لا تتوفر بيانات عالية الموثوقية لتغطية العوامل الأساسية للارتقاء بالشمول المالي فإن تطبيق هذه السياسات ومراقبتها وأثر هذه المبادرات صار أمراً ضرورياً، هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر الركيزة الأساسية التي تستند عليها المقاصد الطموحة للشمول المالي، وفي سنة ٢٠١٢م قامت مجموعة الـ(20) بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي الرئيسة وقبل أن تتناول مؤشرات القياس والأبعاد يجب الإشارة إلى المبادئ التي على أساسها تم صياغة مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التي تتبع الائتلاف العالمي للشمول المالي والتي اقترحت وجود هذه المؤشرات لتلك الأبعاد. (الفتلاوي,الشمري. 19:2019) وقد أصدرت مجموعة العشرين (20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI) من أجل الشمول المالي على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تقيس أربعة أبعاد رئيسة هي :

1- الوصول

يساعدنا هذا البعد في قياس حجم السكان المصرفيين، وقدرتهم على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية لبيان عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، عبرّ توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل المصرف الفروع / المنافذ branches، وآلات الصرف الآلي (ATMS) أو وكلاء البنوك (BAS) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان.(الفتلاوي,الشمري. 86:2019)

2-الرفاهية:

يركز هذا المقياس للرفاهية المالية على التأثير الذي تمارسه الخدمات المالية على حياة العملاء، فضلاً عن التباين في الاستهلاك والأنشطة التجارية والعافية، ولا يمكن تقييم التأثير بطريقة مباشرة وبالتالي يمكن أن يكون صعبًا للغاية لأنه يحتاج إلى مزيد من المعلومات بخلاف التمويل، كما يجب تطوير استراتيجيات ليس فقط لتصوير العلاقات ولكن أيضًا لتعكس السببية. يمكن أن تساعد الاستراتيجيات المطورة أيضًا في التمييز بين تأثير الخدمات المالية والعوامل المتزامنة الأخرى التي لها أيضًا تأثير، إما تأثير مباشر أو غير مباشر أو تأثير تفاعلي مع الخدمات المالية على حياة الناس. (Mahalika,et. : 2023 :109)

3- الاستخدام

هو الاستخدام الفعلي للمنتجات والخدمات المالية، على سبيل المثال ، تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات إذا كانت تلك يتم استخدامها بشكل نادر او لم يتم استخدامها مطلقا، وان تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (الفتلاوي,الشمري. 86:2019)

4- الجودة : يحاول هذا المكون قياس مدى ملاءمة الخدمات المالية الرسمية أو توافقها مع احتياجات المستخدمين النهائيين. ويشمل نطاق خيارات الخدمات المالية المقدمة للعملاء، والخبرة، والموقف تجاه الخدمات المتاحة، والوعي، والفهم للخدمات. تصور مؤشرات الجودة ما إذا كان المنتج مناسبًا للغرض المطلوب، وسهل الاستخدام وآمن للاستخدام، فضلاً عن حماية المستهلك. ومن ثم، يمكن الحصول على معلومات عن الجودة من كل من المورد والعميل. (Mahalika et.: 2023 : 110)

2-2 الاستدامة المالية: تشير الاستدامة إلى قدرة المؤسسات في الحفاظ على المؤسسة أو الشركة مالياً للمدى الطويل حيث يتم تعريفها لدى المؤسسة غير الربحية حيث عرفها كل من (ابراهيم والعاني.296:2020) "الاستدامة المالية:" هي قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفاعلية، من خلال توظيف فائض الإيرادات في تحقيق أهدافها الإستراتيجية بدلاً من توزيعها كأرباح، مع مراعاة هيكل الأعمال وهيكل الإيرادات والنفقات وطبيعة أهداف المنظمة، بما يضمن مرونة إعادة تخصيص الأصول لمواجهة الفرص والتهديدات، وتحقيق عوائد مالية مستدامة تؤهلها للوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل دون الإضرار باستقرارها المالي أو التشغيلي". وتعرف الاستدامة (اليساري والحسناوي,330:2019) بانها:" قدرة الحكومة أو المؤسسة على إيفاء الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية لها بالإضافة الى الإيفاء بديونها دون إعادة جدولة ديونها ".كما تعني الاستدامة المالية عند (Oanh. Vol,.no: 2023: 6-9) تحسين الوظائف المتوفرة من النظام المالي بما فيها الادخار، وتخصيص رؤوس الأموال لفرص الاستثمار المربح، ومراقبة وإدارة وتنويع مخاطرها ،لتكون قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية ". ويرى (السقا والسندي,40:2021) الاستدامة المالية:"هي الملاءمة المالية طويلة الأجل التي تمكّن المؤسسات أو الحكومات من الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى مديونية مفرطة أو الإضرار بالاستقرار الاقتصادي، مع ضمان تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات والمحافظة على كفاءة استخدام الموارد المالية". ويعرف(Ozili Vol : 2023 :241-233) الاستدامة المالية:"هي تحسين الوظائف التي يوفرها النظام المالي ، وتخصيص رؤوس الاموال لفرص الاستثمار المربحة، وتسهيل تبادل السلع وتقديم الخدمات ومراقبة وإدارة مخاطر الاستثمارات، وتنويع المخاطر. ومن خلال من سبق يمكن تعريف الاستدامة المالية هي قدرة الكيان، سواء كان حكومة أو شركة أو منظمة غير ربحية، على الحفاظ على موارده المالية وتلبية التزاماته على المدى الطويل دون المساس بقدرته على تحقيق أهدافه.

2-2-1- أهمية الاستدامة المالية

1. التمويل عبرّ اعتماد على جوانب "الاستدامة المالية" في أداء المؤسسة او المنظمة والتقارير الدورية لنحصل على أداء إستراتيجي منظمي أفضل كتطوير عوائد الاستثمار وقدرتها على جذب السيولة. (ابراهيم, العاني, 297:2020)
2. تبني الاستمرار والنمو مفهوم الاستدامة المالية على المدى البعيد فإن المؤسسات تسعى الى الحفاظ على الاستمرار في تقديم الخدمات بجودة عالية. (المشهداني واخرون,6:2023). تصحيح خطة العمل وإدارة المخاطر: والمعرفة بكيفية إدارة الاستدامة والتعرف على المخاطر بصورة متكاملة وقد تساعد المستثمرين من التعرف على إمكانية المنظمة من تحقيق الأهداف الاستثمارية. (ابراهيم، العاني.297:2020)
3. التميز والمنافسة باستعمال جميع المؤسسات باختلاف أنواعها تسعى لتعزيز سمعتها وتميزها من خلال المنافسة الشديدة في البيئة التي تعمل فيه، للحفاظ على استمراريتها. (المشهداني واخرون,6:2023)

2-2-2- أبعاد الاستدامة المالية: تتضمن الاستدامة المالية عدة أبعاد رئيسية متمثلة بالخدمات و"الإيرادات" و"الديون"، إذ لتكون المؤسسة "مستدامة"، فإنها تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم الخدمات بنفس الكمية والنوعية، للحيلولة دون ارتفاع الديون بشكل مستمر أو دون المساس بالعمليات المستقبلية وعليه تنقسم أبعاد الاستدامة إلى ثلاثة أبعاد وهي:

1. **البعد الخاص بالإيرادات**: وهو مصادر "الإيرادات" وتنوعها والتغيرات المحتمل حدوثها خلال مدة التوقعات في بناءً على افتراضات السياسة الحالية للمؤسسة بخصوص تقديم الخدمات ودفع المستحقات ويتضمن هذا البعد قدرة المؤسسة على استحداث مصادر جديدة للإيراد والعوامل المرتبطة بهذه المصادر. (السقا والسندي.40:2021)

2. **البعد الخاص بالخدمات**: وهو حجم ونوعية الخدمات المقدمة للمتلقين خلال مدة التوقعات بناءً على افتراضات السياسة الحالية بشأن "الإيرادات"، ومدى المحافظة على نفس مستوى حجم ونوعية الخدمات المقدمة أو تحسينها. (إبراهيم واخرون,2023 :7)

3. **البعد الخاص بالدين**: وهو حجم "الديون" وتراكمها خلال مدة التوقعات بناءً على السياسة الحالية للمؤسسة بشأن الخدمات المتوقع تقديمها ودفع المستحقات، ويركز أيضا على قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها "المالية" في وقت استحقاقها أو كما يركز على القدرة على إعادة التمويل لتسديد "الديون" أو زيادته حسب الضرورة. (السقا والسندي.2021:40).

1-3- العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية

إن مفهومان الشمول المالي والتنمية المستدامة يترابطان معا عند تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال المؤسسات المالية التي تعمل ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم والتي تعد ضرورية للتنمية المستدامة. ومن أمثلة إجراءات سياسة الشمول المالي التي يمكن أن تُعزى إلى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.(Ozili :2023 : 110)

1. إصدار تراخيص جديدة لمؤسسات التمويل الأصغر لممارسة الأعمال التجارية في المناطق النائية في محاولة للوصول إلى البالغين غير المصرفيين.

2. الموافقات التنظيمية لتوسعة شبكة فروع البنوك لتضم عدد أكبر من البالغين غير المصرفيين في مواقع محددة، إن هذان الإجراءات الأساسيان من شأنه أن يزيد من فرص العمل ومن فرص الحصول على التمويل.

3. أن إحدى الطرق التي يمكن أن يساهم الشمول المالي بها في التنمية المستدامة هي ضمان الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية بطريقة مستدامة، وتوفير الخدمات المالية الأساسية بطريقة مستدامة وبناءً على الاستدامة يمكن تقديم الخدمات المالية الرسمية الأساسية التي يتم تقديمها للتخفيف من حدة الفقر، مثل القروض الرسمية والادخار والودائع.

شكل (1) العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية والتنمية المستدامة

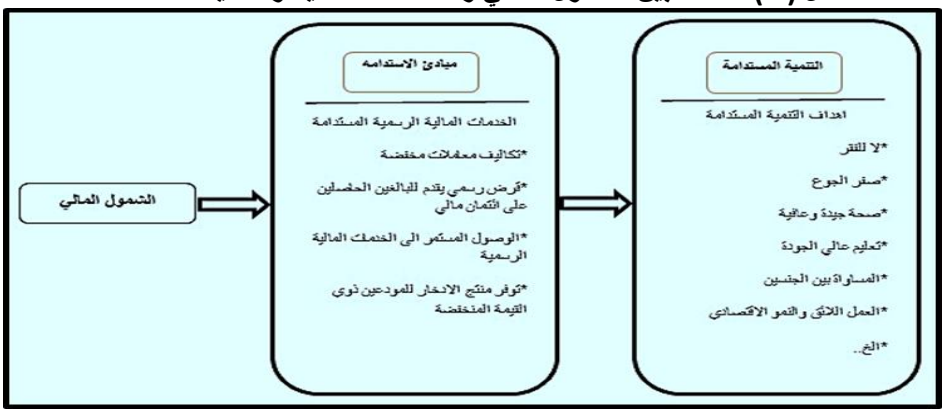

Source:Ozili, P. K. (2023). Financial inclusion, sustainability and sustainable development. In Smart Analytics, Artificial Intelligence and Sustainable Performance Management in a Global Digitalised Economy (Vol. 110, pp. 233-241). Emerald Publishing Limited.

ان "للشمول المالي" و"التنمية المستدامة المالية" "مؤشر أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتمويل" تأخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار" الكفاءة الاقتصادية -المسؤولية الاجتماعية -حماية البيئة" وتعتبر هذه العناصر الثلاثة مجتمعة ركائز التنمية المستدامة في إطار متكامل. وقد أثبتت دراسات متعددة وجود ارتباط كبير بين الشمول المالي والجوانب المختلفة للتنمية المستدامة.

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

3-1-تصميم البحث:بناءً على الأهداف الموضوعة لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية في عينة من المصارف التجارية والحكومية في محافظة بابل، تم تصميم البحث لتقديم دراسة تحليلية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. تم إجراء تحليل ميداني باستخدام الاستبيانات وجمع البيانات من المؤسسات المالية المشاركة. وشمل البحث عينة من المصارف التجارية والحكومية التي تم اختيارها بناءً على توافر بيانات دقيقة وموثوقة حول تطبيقات الشمول المالي.

3-2عينة البحث:تم اختيار العينة من المصارف التجارية والحكومية العاملة في محافظة بابل. تم تحديد العينة بناءً على حجم العمليات المالية ومدى تطبيق الشمول المالي فيها. بلغ عدد المصارف المشمولة في العينة (10) مصارف، منها (5) مصارف حكومية و(5) مصارف تجارية، وتم استهداف (30) موظفًا في كل مصرف، بمجموع إجمالي قدره 300 موظف.

3-3-أداة البحث: تم استخدام استبانة كمصدر رئيسي لجمع البيانات من عينة البحث. شملت الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تركز على أربعة محاور رئيسية:

1. **الشمول المالي** :يشمل الأسئلة التي تتعلق بإتاحة الخدمات المالية للمجتمع.
2. **الاستدامة المالية** :الأسئلة التي تتعلق بالاستقرار المالي والمقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل.
3. **أثر الشمول المالي على المؤسسات المالية** :كيفية تأثير الشمول على تحسين الاستدامة المالية للمؤسسات.
4. **التحديات التي تواجه الشمول المالي** :قيدت الاستبانة أسئلة تتعلق بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المصارف في تطبيق الشمول المالي.

تم تصميم الاستبانة بطريقة تعتمد على مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات: (1= غير موافق بشدة، 5= موافق بشدة).

3-4-أساليب جمع البيانات:تم توزيع الاستبانة يدويًا على الموظفين في المصارف المختلفة، مع ضمان إخفاء الهوية الشخصية للمستجيبين، وذلك لتحقيق نتائج موضوعية وموثوقة. بعد جمع الاستبانات، تم إدخال البيانات في برنامج التحليل الإحصائي SPSS للتحليل الوصفي والتحليل الإحصائي المتقدم.

3-5-النتائج والتحليل:

الجدول 1: تحليل الشمول المالي في المصارف

المصرف	توفر خدمات الادخار	توفر خدمات الائتمان	توفر خدمات التأمين	توفر خدمات الدفع الرقمي
المصرف الحكومي 1	4.5	4.3	4.0	3.9
المصرف الحكومي 2	4.2	4.0	3.8	4.1
المصرف التجاري 1	4.8	4.5	4.2	4.4
المصرف التجاري 2	4.6	4.4	4.1	4.2
المصرف الحكومي 3	4.3	4.1	3.9	4.0
المصرف التجاري 3	4.7	4.6	4.3	4.3

تحليل الجدول 1 :تشير النتائج إلى أن المصارف التجارية تظهر أعلى مستويات من الشمول المالي في توفير الخدمات المالية مثل الادخار، الائتمان، التأمين، والدفع الرقمي، مقارنة بالمصارف الحكومية، مما يعكس التوجه المتقدم في تطبيق الشمول المالي في هذه المصارف.

الجدول 2: أثر الشمول المالي على الاستدامة المالية

المصرف	مستوى الاستدامة المالية	تأثير الشمول المالي على الاستدامة المالية
المصرف الحكومي 1	4.1	4.0
المصرف الحكومي 2	4.0	3.9
المصرف التجاري 1	4.5	4.4
المصرف التجاري 2	4.3	4.2
المصرف الحكومي 3	4.2	4.1
المصرف التجاري 3	4.6	4.5

تحليل الجدول 2 :من خلال مقارنة تأثير الشمول المالي على الاستدامة المالية، نجد أن المصارف التجارية تحقق استدامة مالية أعلى مقارنة بالمصارف الحكومية. هذا يعكس أن المصارف التجارية تطبق سياسات أكثر فعالية في توفير الشمول المالي، مما يساهم في استدامتها المالية.

الجدول 3: التحديات التي تواجه الشمول المالي

التحدي	درجة الموافقة (من 1 إلى 5)
نقص الوعي بالخدمات المالية	4.1
ضعف البنية التحتية	3.8
ارتفاع التكاليف المالية	4.0
العوائق الاجتماعية	3.7
القوانين والتنظيمات المحدودة	4.3

تحليل الجدول 3 :تشير النتائج إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الشمول المالي تشمل نقص الوعي بالخدمات المالية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع التكاليف المالية. هذه العوامل تشكل عائقًا رئيسيًا أمام توسيع نطاق الشمول المالي في المصارف.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. أن الشمول المالي يلعب دورا هاما في تحقيق الاستدامة المالية ويساعد على تقليل الفقر ودعم المساواة وتحسين الوصول الى الخدمات المالية وتحسين مهارات المالية للأفراد والاستقرار المالي.
2. أن خطوات استدامة وتطوير عمل المصارف والشركات المصرفية من خلال تبنيها لبرامج الشمول المالي للإقراض التي تخص المشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم ومساعدة الطاقات الشبابية التي لم تتوفر لها فرص للتعيين وتخصيص اموال لذلك.
3. تشير نتائج البحث إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستدامة المالية في المصارف التجارية أكثر من المصارف والحكومية. إذ أن المصارف التجارية توفر خدمات مالية متنوعة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي. كما أن المصارف تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالوعي والخدمات الأساسية في المناطق الريفية والفئات ذات الدخل المنخفض، وهو ما يحد من إمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات المالية.
4. ضعف التعامل بخدمات الدفع الإلكتروني بسبب عدم معرفة الجمهور بكيفية التعامل مع هذه الخدمات.
5. ضعف المبادرات المقدمة من المصارف الخاصة واعتمادها بشكل كامل على مبالغ مبادرات السلطة النقدية.
6. إن تحقيق الشمول المالي سوف يعكس القدرة المالية للمجتمع ويتجلى خاصة عند ذوي الدخل المخفض.

ثانياً: التوصيات

1. ان تشجيع دوائر الاستثمار بإصدار نشرات تعريفية بالقروض الاستثمارية المتاحة لديها تتضمن الفروع التي تعمل على إنجاح وتوضيح التسهيلات الخاصة بها.
2. ويجب تحسين الخدمات المصرفية بحيث يمكن الوصول إليها عن طريق الهواتف المحمولة والأنترنيت والمحافظ الإلكترونية لفتح باب أوسع لشمول فئات اكثر ضمن النظام المالي ولسهولة الدخول وتقليل التكاليف لان مؤشرات الشمول المالي هي انعكاس لطبيعة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي.
3. تشجيع بعض الصناعات وإعطائها أولوية في منح القروض ودعمها كالتي تعتمد على مواد أوليه محلية أو التي تقلل الاستيراد الخارجي لدعم أكبر شريحة مجتمعية وتشغيل الأيدي العاملة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
4. ضرورة تبني البنوك التجارية العراقية المزيد من الابتكارات المالية لمجاراة القطاع المصرفي العالمي والتغلب على القيود المفروضة، لتتمكن هذه البنوك من تقديم العروض الجانبية لمختلف شرائح العملاء.

المصادر: [Reference]

1.بخته، بطاهر. (2020). التنمية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان النامية (مصر، سوريا، اليمن). مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5(2)

2.الزبيدي، محمد نعمة، وخضير، جنان محمد. (2021). الشمول المالي والاستثمارات الأجنبية. مجلة وارث العلمية، 3(1).
3.دهيرب، محمد سمير، وفضل، لطيفة سامي. (2023). تحليل أثر الشمول المالي على جودة الخدمة المصرفية من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
4.عامر، ومحمد محروس سعدوني. (2023). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 9(4).
5.العوش، أحمد يسلم. (2023). مدى تطبيق الشمول المالي في البنوك اليمنية. مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(4).
6.الاحسن، مفيدة وآخرون. (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011-2021. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 12(2).
7.الغليزان، أحمد زبانه. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، 5(1).
8.لفته، رشا عوده، وحسين، سالم عواد. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، 11(1).
9.الفتلاوي، ريام فاضل شاكر. (2020). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 16(63).
10.إبراهيم، هويدة إسماعيل، والعاني، عماد محمد علي. (2020). دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي.
11.إبراهيم، سحر طلال وآخرون. (2023). مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 48(140).
12.اليساري، ميثم خضير، والحسناوي، باسم نياز. (2019). تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2016. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 15(59).
13.المشهداني، بشرى نجم عبد الله، ياسين، سناء أحمد، وإبراهيم، سحر طلال. (2023). مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 48(140).
14.محمود الآء شاكر، والراوي، علي عبد محمد سعيد. (2023). العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والسياسة النقدية في العراق. مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، 6(2).
15.السقا، زياد هاشم يحيى، والسندي، علي مال الله. (2021). تحليل الإبلاغ الحكومي عن الاستدامة المالية وفق النموذج المقترح IPSAS-RPGS.
16.سليمان، هيفاء يوسف، وجياس، محمد عبد الواحد. (2024). السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي العراقي ودورها في تعزيز الاستقرار المالي.
17.Ratna Sahay, M. Čihák, P. N'Diaye, A. Barajas, S. Mitra, A. Kyobe, Y. N. Mooi, & S. R. Yousefi. (2015). Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals? International Monetary Fund,.
18.Buckley, R. P., Zetzsche, D. A., Arner, D. W., & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable.
19.Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2014). Global Findex database 2014: Measuring financial.
20.Irshad Mahammad, M., & Shahid, M. (2019). A theoretical study on financial inclusions with reference to central government schemes of India. The Research Journal of Social Sciences, 10.(6)
21.Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion. Working Paper No. 215. Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.
22.Mahalika, R., Matsebula, V., & Yu, D. (2023). Investigating the relationship between financial inclusion and poverty in South Africa. Development Southern Africa, 40(1), .
23.Oanh, T. T. K. (2023). Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial development and low financial development countries. Heliyon, 9.(6)
24.Ozili, P. K. (2023). Financial inclusion, sustainability and sustainable development. In Smart Analytics, Artificial Intelligence and Sustainable Performance Management in a Global Digitalised Economy Emerald Publishing Limited.